نتائج مبشرة لزراعة الزعفران في اللاذقية

خيربك لـ«الوطن»: سعر غرام الزعفران يساوي غرام الذهب

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مدير الزراعة في محافظة اللاذقية منذر خير بك لـ«الوطن»، عن التوصّل لنتائج مبشّرة في زراعة نبات الزعفران، مبيناً أنها ستكون زراعة واعدة في المحافظة.

وقال خيربك: إن المديرية وبجهد شخصي قامت بإدخال ٥٠٠ بصلة من الزعفران وفق برنامج زراعة النباتات الطبية، وزراعتها تجريبياً في ارتفاعات مختلفة وبثلاثة أنواع من التربة، مضيفاً إن النتائج كانت مبشّرة لتصل البصلات خلال الأسبوع الثالث إلى طور الإزهار لينمو النبات ويظهر الزعفران بشكل واضح.

وأشار مدير الزراعة إلى انضمام المديرية للجنة المركزية لتعميم زراعة الزعفران على مستوى سورية، منوهاً بأنها زراعة واعدة وذات قيمة طبية بفوائد عدة منها محاربة السرطان، ومادية واقتصادية إذ يعادل سعر غرام الزعفران، سعر غرام الذهب.

وتستمر التجربة لمدة عامين للتوسع في زراعة الزعفران بألوان وأنواع متعددة، وفق أجندة تحدد متطلباته البيئية وخصائص النبات الطبي، بحسب خيربك، منوهاً بأنه سيتم تحديد المواقع المناسبة لزراعته في اللاذقية.

وفي إطار تفعيل مشروع زراعة النباتات الطبية والعطرية، لفت خيربك إلى تأسيس حقل أمهات للنباتات الطبية والعطرية في مشتل حراج الهنادي نهاية العام الماضي، إذ تمت زراعة ١٢٠٠ شتلة من أنواع الزعتر بنوعيه، والخزامى، والمردكوش، وإكليل الجبل، والميرمية.

وبيّن مدير الزراعة أن تأسيس الحقل يهدف للتوسع في هذه الزراعة النوعية، ليتم من خلال الحقل الحصول على البذور والعقل اللازمة لإنتاج شتول النباتات الطبية والعطرية في مشتل بسين في منطقة القرداحة والذي سيكون مشتلاً متخصصاً لإنتاج هذه الأنواع من الشتول.

وأشار خيربك إلى انطلاقة العمل في مشتل بسّين للنباتات الطبية كخطوة نوعية بهدف مشاركة المجتمعات المحلية في جمع النباتات الطبية والعطرية وتشجيعهم على استخدامها كزراعات بديلة للأنواع المزروعة في مناطقهم لكونها ذات قيمة اقتصادية عالية.

من جهة ثانية لفت خيربك إلى إعداد الدراسات والخطط الخاصة لإطلاق مشروع الحديقة النباتية في بلوران بهدف حفظ الأصول الوراثية، إضافة إلى إدخال بعض الأنواع الحراجية الجديدة والمرغوبة من المواطنين ضمن إنتاج الغراس في الحراجية كالمورينغا ولديها ٧ آلاف غرسة قابلة للترحيل، لما لها من أهمية رحيقية وجمالية.

رئيس مجلس الشعب: نعاهد قائد سورية أن نكون صادقين في حمل الأمانة وفاعلين في إعادة الإعمار

الخطيب: لدينا خطة لنقل سورية إلى عصر آخر في الإنترنت!

كبل ضوئي جديد بين طرطوس وقبرص.. ومفاوضات مع مشغل ثالث إيراني

محمد منار حميجو

وصف نواب مجلس الشعب خطاب الرئيس بشار الأسد الذي ألقاه أمام المجالس المحلية أمس الأول بأنه يحمل العديد من الرسائل للداخل والخارج ورسم ملامح سورية، مؤكدين أن الجميع يقف خلف الرئيس في قيادة السفينة إلى بر الأمان، وشدد البعض على أن أعضاء المجلس يجب أن يتحملوا مسؤولياتهم في مكافحة الفساد وكشف الفاسدين.

وافتتح رئيس المجلس حمودة الصباغ الجلسة أمس بقوله: أي عبارات تسعفني في التعبير عن مشاعري ومشاعرنا تجاه كلمة الرئيس بشار الأسد التي أكدت التصاق القائد بشعبه ومعرفته لهمومه وقضاياه، مضيفاً: أي مصطلحات تصف هذا القلب الكبير والعقل المتقد والعواطف النبيلة تجاه كل فرد من أفراد الشعب المكافح الأبي.

وأضاف الصباغ: فهنيئاً للتاريخ بك أيها القائد المفدى فما دامت حرفتك صناعة التاريخ بكل ما في هذه الحرفة من مهارة لا يملكها غيرك، مشيراً إلى أن الشعب يؤكد اليوم أنه في أمان تام خلف قيادة الرئيس الحكيمة مهما كانت التحديات والمصاعب.

وتابع الصباغ قائلاً: باسمي وباسمكم وباسم الشعب العربي السوري أعاهد قائد سورية الجديدة أن نكون صادقين في حمل الأمانة ونقلها وأن نكون الفاعلين في مسيرة إعادة الإعمار والاستقرار والأمان لسوريتنا الحبيبة.

وبالانتقال إلى جدول أعمال الجلسة التي خصصت لمناقشة أداء وزارة الاتصالات تطرق بعض النواب إلى بعض الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع وخصوصاً ما يتعلق بضعف الإنترنت وعودة الاتصالات إلى بعض المناطق.

وكشف وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب أن لدى الوزارة خطة لتحسين واقع الإنترنت في البلاد، معلناً أن عدد المشتركين حالياً ١,٤ مليون من أصل ١,٦ مليون بوابة متوافرة.

وخلال عرضه لأداء الوزارة تحت القبة أضاف الخطيب: وصلنا إلى مرحلة إشباع تتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ بالمئة وهذه النسبة لا تتجاوز إلا في بعض الدول الأوربية، مؤكداً أن هناك خطة متوسطة وبعيدة للوزارة لتحسين واقع الإنترنت فالأولى تعتمد على إعادة توزيع الحزمة الدولية ومدتها سنتان.

وبيّن الخطيب أن الخطة الثانية وهي بعيدة المدى مدتها ثلاث سنوات وهي ستنقل سورية إلى عصر آخر في الإنترنت، معلناً عن فض عرض لكبل ضوئي جديد بين طرطوس وقبرص في يوم ٢٢ الشهر الحالي للحد من الأعطال الذي يتعرض لها الكبل الواقع بين طرطوس والإسكندرية.

وأضاف الخطيب: عند وضع الكبل الجديد في الخدمة سيكون لسورية ثلاثة منافذ بحرية في هذا المجال وهذا ما يعطي استقراراً لخدمة الإنترنت في البلاد، مشيراً إلى أنه أخيراً تمت استعادة الربط مع الأردن.

وأوضح الخطيب أنه في حال تحليل الحزمة الدولية لمستخدمي الإنترنت تبين أن ٧٠ بالمئة من مستخدميه يعتمدون على الفيسبوك والواتس آب واليوتيوب.

وكشف الخطيب أنه يجري التفاوض حالياً مع مشغل ثالث إيراني والموضوعات قيد الدراسة وأي إضافات عن هذا الموضوع سيتم إعلام أعضاء المجلس به.

ولفت الخطيب إلى أن المؤسسة العامة للاتصالات نفذت ١٨٠ مشروعاً لتنفيذ الشبكات النحاسية في ١٢ محافظة بقيمة ٤,٤ مليارات ليرة، مؤكداً تركيب ٤٩١٥٢ بوابة في العام الماضي، لافتاً إلى أنه سيتم تركيب ١٠٠ ألف أخرى تم التعاقد عليها في العام ذاته في العام الحالي ليصبح المجموع ١٥٠ ألفاً.

> ١,٤ مليون مشترك في الإنترنت و ٧٠ بالمئة من مستخدمي الإنترنت مهتمون بالفيسبوك واليوتيوب والواتس آب

> ٢٨٦ مليون دولار ديون للاتصالات على دول معظمها خليجية

ولفت الخطيب إلى أن هناك مشروعاً لتركيب البوابات في العام الحالي بعدد ١٧٠ ألف بوابة إنترنت التي يتم تركيبها عبر شركات خارج البلاد منها صينية، لافتاً إلى أنه تم لحظ المناطق الريفية لتركيب ٤٣ ألف بوابة ليصبح المجموع ٢٠٠ ألف.

وأكد الخطيب أنه تم الاعتماد على الطاقة الشمسية لتشغيل محطات النفاذ الضوئية في بعض المقاسم نتيجة الانقطاع المتكرر للكهرباء، موضحاً أنه تم تنفيذ المشروع الأول في مناطق طرطوس وحماة.

وأعلن الخطيب عن خروج ١,٥ مليون خط هاتف أرض عن الخدمة في الأزمة موضحاً أن عدد الخطوط انخفضت من ٤,٢ ملايين إلى ٢,٧ مليون رقم هاتفي ومن ثم فإن الوزارة خسرت التجهيزات التي تم توريدها للبلاد خلال عشرات السنوات.

وأوضح الخطيب أنه تمت استعادة العديد من المقاسم الهاتفية في المحافظات رغم الإمكانيات المحدودة منها في دير الزور وريف الرقة ودرعا وحلب وحمص، مشيراً إلى عودة مقسمي الهاتف أمس الأول في حرستا وزملكا إلى العمل.

وأشار الخطيب إلى وصول الإنترنت إلى الحسكة أخيراً وحالياً يتم وصل الخط الضوئي بينها وبين دير الزور، لافتاً إلى العديد من الصعوبات التي تعانيها الوزارة نتيجة الحصار المفروض على البلاد باعتبار أنها جزء من مؤسسات الدولة.

وبيّن الخطيب أن جميع الشركات الغربية التي يتم توريد التجهيزات منها توقفت عن العمل ولم يبق إلا شركات صينية بعضها انسحب خوفاً من العقوبات التي تفرض عليها من أميركا والمعسكر الغربي.

وأضاف الخطيب: من الصعوبات التي تواجهها الوزارة نقص المواد وعدم القدرة على تحصيل ديون سورية في الاتصالات البالغ قيمتها ٢٨٦ مليون دولار من الخارج نتيجة العقوبات الاقتصادية على البنوك السورية وخصوصاً في الخليج.

واعتبر الخطيب أن هذا الموضوع انعكس على القدرة على تنفيذ بعض المشروعات إضافة إلى صعوبة نقل التجهيزات إلى البلاد وهذا ما حدث أخيراً بعدما تم نقل بعض التجهيزات من اليونان إلى بيروت ثم إلى سورية.

٢٦٥ برنامجاً للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠

قادري لـ«الوطن»: الحرب فرضت ظواهر اجتماعية غير مألوفة في المجتمع

> وضع القاصر المتزوجة أصبح أمراً واقعاً > خولة: السعي لمنح المرأة السورية الجنسية لأولادها

راما محمد

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة قادري عن إعداد الوزارة ٢٦٥ برنامجاً ضمن التنمية المستدامة حتى العام ٢٠٣٠، مؤكدةً أنه خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ ستتخذ التدابير الأكثر ضرورة وإلحاحاً، أحدها التوجه نحو المزيد من برامج تمكين المرأة.

وبينت قادري لـ«الوطن» أن سنوات الحرب فرضت ظواهر اجتماعية غير مألوفة على مستوى المجتمع السوري، ولاسيما في المناطق التي لم تكن تحت السيطرة الكافية للدولة، مشيرةً إلى وقوع العديد من الانتهاكات بحق المرأة السورية حتى بما يخص زواج القاصرات أو الاعتداءات أو التعنيف الذي تعرضت له المرأة في تلك المناطق، موضحةً أن زواج القاصرات سواء كان قصراً أم طوعاً من قبل سكان تلك المناطق كان نوعاً من الحماية للطفلة من أضرار قد تكون أكثر كارثية كتعرضها للاعتداءات أو التعنيف بكل أنواعه.

تصريح قادري جاء على هامش اليوم الأول من ورشة عمل عقدت أمس في إطار خطة التعاون المشتركة بين الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع صندوق السكان بحضور عدد من أعضاء مجلس الشعب حول اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، إذ تم مناقشة مسودة التقرير المعد من قبل بعض الجهات على مستوى السلطة التنفيذية بمشاركة من السلطة التشريعية تمهيداً لتقدمه للجنة المختصة بالاتفاقية.

وأشارت قادري إلى أن الوزارة وبالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان تعد دراسة عن الظواهر الاجتماعية التي ظهرت أثناء الحرب لتفادي أي استطالة لها بمرحلة ما بعد الحرب كي لا تصبح جزءاً من ثقافة أو اعتياد المجتمع، لافتةً إلى وجود الكثير من الآليات التنفيذية التي تمنع ازدياد أو تكريس هذه الظواهر، منوهةً بتقديم الخدمات اللازمة لأهالي المناطق المحررة من توعية وتمكين، موضحةً أن وضع القاصر المتزوجة أصبح أمراً واقعاً إلا أن هذا يستدعي العمل لتكون شخصاً أكثر قدرة على إعالة عائلتها والاهتمام بطفلها ومعرفة حقوقها؛ كون السن الذي تزوجت به لم يتح لها أن تكون على درجة كافية من الوعي، لافتةً إلى إعداد دراسة ضمن اللجان المختصة بمجلس الوزراء حول الاستراتيجية الوطنية لدعم المرأة.

وبينت قادري أن التقرير المعد سيكون الرابع الذي تقدمه سورية، موضحةً أن جزءاً من التقرير يتضمن مراجعة للتحفظات التي وضعت حفاظاً على السيادة والخصوصية، مشيرةً إلى أن التعديل الأخير على قانون الأحوال الشخصية يخدم بعض الأفكار غير المحققة ضمن التشريعات السورية وبالتالي كانت موضع تحفظ أمام المجتمع الدولي في التقارير التي أعدت سابقاً، منوهةً بالمنعكس الإيجابي لهذه التعديلات على المؤسسة الزوجية والمرأة وما تملكه من حقوق.

بدورها أشارت عضو مجلس إدارة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان شادية محرز لـ«الوطن» إلى أن إعداد التقرير جاء بناء على إشراك الجهات الحكومية وغير الحكومية كافة بكتابته وصياغته، مؤكدةً أهمية دور مجلس الشعب؛ نظراً لامتلاكهم صلاحية المساعدة في رفع التحفظات لوجودهم ضمن السلطة التشريعية.

ولفتت محرز إلى أهمية رفع التحفظ عن بعض المواد الموجودة في الاتفاقية وأهمها المادة الثانية التي تفيد بالمساواة بين الرجل والمرأة بما يتماشى مع الدستور السوري الذي ينص على التساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، معتبرةً أن المادة الثانية تشكل جوهر الاتفاقية كونها عرفت الاتفاق بالمعنى العام والخاص، ما يعني أن تحفظ دولة ما على هذه المادة رغم مصادقتها يعني أنها لم تصادق من الأساس، إلى جانب رفع التحفظ عن المادة ١٥ المتعلقة بحركة التنقل التي وبفضل التعديل الأخير بقانون الأحوال الشخصية يجب رفع التحفظ عنها والمادة ١٦ المتعلقة بمنح الجنسية.

من جانبه لفت عضو مجلس الشعب توفيق اسكندر لـ«الوطن» إلى ضرورة تطوير بعض القوانين البالغة في القدم بما يحسن من الحياة الاجتماعية حسب تعبيره، مؤكداً حق المرأة في أن تكون شاهداً واحداً، مستغرباً من أن القاضية على سبيل المثال تحتاج أنثى أخرى معها لتقبل شهادتها معتبراً ذلك قصوراً بفهم القوانين.

من جانبها أكدت عضو مجلس الشعب زينب خولة لـ«الوطن» استمرار السعي لمنح المرأة السورية الجنسية لأولادها، إلى جانب المحاولة لضم عدد أكبر من النساء ضمن المجلس للحصول على صوت أكبر لهن، مشيرةً إلى وجود العديد من القضايا التشريعية التي لا يمكن الخروج عنها إلا أنها لا تخلو من الإيجابيات.

دفعة جديدة من باصات النقل الداخلي قريباً إلى دمشق وريفها

خلف لـ«الوطن»: خاطبنا المحافظ لفتح الطرق المغلقة في ريف دمشق ولا زيادة على أجور التعرفة

جلنار العلي

أكد عضو المكتب التنفيذي المسؤول عن قطاع النقل في محافظة ريف دمشق عامر خلف لـ«الوطن» أن جميع أمور الباصات على خط دوما وحرستا وبيت سحم وكل المناطق المحررة من ريف دمشق تحت السيطرة فيما يخص التعرفة والالتزام بخط السير، وخاصة بعد اجتماع لجنة ضبط الركاب المشترك بين محافظة ريف دمشق وقيادة الشرطة ورئيس فرع المرور والنقل الداخلي ومدير النقل بالريف، الذي وجه كتاباً إلى رئيس فرع المرور لمراقبة جميع الباصات والسرافيس في مناطق الريف كافة وليس فقط بالمناطق المحررة، لافتاً إلى تنظيم ضبوط ومخالفات باستمرار.

وأشار خلف إلى أن عدد السيارات إلى الريف كافية وخاصة بعد فرز ميكروباصات إلى المناطق المكتظة سكنياً، وإعادة خط الباصات المفروزة إلى المناطق التي تحررت، لافتاً إلى أن المحافظة لم توافق على فرز باصات إلا العائدة منها للمناطق التي ما زالت مغلقة كالحجر الأسود، وأن وضع النقل في تحسن كبير وخاصة بعد إحداث توازن بين المناطق، باستثناء جرمانا التي تعاني من تزاحم سكاني كبير وصل إلى مليوني نسمة، ما يسبب مشكلة كبيرة في السير، لذا تتم زيادة الفرز إليها لحل المشكلة، مشتكياً من قلة عدد باصات النقل الداخلي المفروزة إلى الريف ومن عدم وجود شركة نقل داخلي في الريف.

كما أكد خلف أنه وجه كتاباً إلى المحافظ لفتح الطرقات المغلقة أمنياً ليتم عرضه على اللجنة الأمنية، ضمن خطة في العام الحالي بإزالة جميع الحواجز الترابية على الطرقات وإعادة صيانتها وتأهيلها لتعود كخطوط سير، وإزالة الردم وترحيل الأنقاض وتعبيد الطرقات، إضافة إلى إعادة السرافيس القديمة إلى مسارها القديم وإرجاع التعرفة كما كانت، لافتاً إلى عدم وجود أي خطة لرفع أجور التعرفة.

وأشار خلف إلى وجود مشكلة في الوقود بسبب الحصار الاقتصادي الذي نعانيه، إضافة إلى فصل الشتاء الذي عزز هذه المشكلة، لافتاً إلى أن المحافظة رفعت كتاباً إلى الجهات المعنية لزيادة الكميات وخاصة أن قطاع النقل له أولوية كي لا يتوقف السير لذا يتم تخصيص كميات من الوقود له يومياً.

وعن مشاكل الريف في قطاع النقل يشير خلف إلى قلة مواقف السيارات، متمنياً إعادتها كما كانت عليه قبل الأزمة، لافتاً إلى أن محافظة الريف أرسلت كتاباً إلى محافظة دمشق لعقد اجتماع في الأسبوع الحالي لحل أزمة المواقف والكراجات المشتركة مثل القابون ومشفى الحياة والسيدة زينب والبرامكة.

وأشار خلف إلى وصول ٥٠ باص نقل داخلي إلى سورية من أصل ٢٠٠ باص، وقد خصص لدمشق وريفها ١٧ باصاً منها، على أن تصل الدفعة الثانية في القريب ليخصص لريف دمشق النصيب الأكبر منها، لافتاً إلى أن عدداً من الخطط المستقبلية في قطاع النقل منها دراسة استيراد ميكروباصات لـ٢٤ راكباً أرسلت إلى الوزارة للبحث فيها، علماً أن موعد تطبيقها غير معروف إلى الآن، وستتم أيضاً معالجة مشكلات كل خط سير على حدة.